مراجعة أطباء بلا حدود حول مقتل ثلاثة من زملائنا في 24 يونيو/حزيران 2025 بتيغراي، إثيوبيا

الملخص التنفيذي

1. نظرة عامة

في 24 يونيو/حزيران 2021، قُتل ثلاثة من موظفي منظمة أطباء بلا حدود — ماريا هيرنانديز ماتاس وتيدروس جبريماريام ويوهانس هاليفوم رضا — بطريقةٍ وحشية في منطقة تيغراي الوسطى بإثيوبيا.

يستعرض هذا التقرير نتائج المراجعة الداخلية التي أجرتها المنظمة بهدف فهم ما حدث لزملائنا في ذلك اليوم. وقد بدأت هذه المراجعة بعد أيّام قليلة من وقوع الحادث، واستمرّت لأكثر من عام. ويُعدّ إجراء مراجعة من هذا النوع ممارسة روتينية في منظمة أطباء بلا حدود عقب أي حادث بالغ الخطورة، وهي تهدف إلى تحديد هوية منفّذي الهجوم، والكشف عن كيفية وقوعه والدوافع المحتملة وراءه فضلاً عن جمع الوقائع التي تساعد المنظمة في تواصلها مع أطراف النزاع بشأن ما جرى في ذلك اليوم. كما شكّلت هذه المراجعة خطوة أساسية تجاه عائلات الضحايا، إذ مكّنت أطباء بلا حدود من مشاركتهم فهمها للظروف التي أودت بحياة أحبّائهم.

خلال السنوات الأربع الماضية، سعت منظمة أطباء بلا حدود بلا كلل لفهم ملابسات مقتل ماريا وتيدروس ويوهانس، والمطالبة بالاعتراف بالمسؤولية عن وفاتهم. وقد بذلت المنظمة جهودًا حثيثة للتواصل مع كلّ من حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، نظرًا لوجود قوات تابعة لكلا الطرفين في المنطقة التي وقعت فيها الجريمة، ووجّهت أسئلة دقيقة تتعلّق بوجود هذه القوات المسلّحة واحتمال تورّطها في الحادث. ومع تبيّن وجود موكبٍ عسكري تابع لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية على الطريق وقت وقوع الهجوم، دعت أطباء بلا حدود الحكومة الإثيوبية إلى تحمّل مسؤولياتها وإجراء تحقيقٍ شامل في مقتل زملائنا، وتوضيح روايتها للأحداث وتحديد مدى تورّط قواتها المسلّحة. وبناءً على ما خلصت إليه المراجعة، كثّفت المنظمة جهودها في الانخراط الثنائي مع الحكومة الإثيوبية حول هذه الوقائع، وتلقّت

تأكيدات متكرّرة بأنّ تحقيقًا رسميًا قيد التنفيذ. كما دعت المنظمة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى فتح تحقيقٍ خاص بها حول الحادث.

على الرغم من التأكيدات المتكرّرة من قبل وزارة العدل الإثيوبية بأنّ حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية تُجري تحقيقًا موثوقًا وحياديًا في ملابسات مقتل زملائنا، لم تتلقَّ منظمة أطباء بلا حدود ولا عائلات الضحايا حتى اليوم أي رد رسمي أو إجابات مدعومة بالأدلّة من السلطات الإثيوبية حول ما حدث في ذلك اليوم.

وفي ظلّ غياب نتائج أي تحقيق موثوق وشفاف من قِبل حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، قرّرت منظمة أطباء بلا حدود نشر نتائج مراجعتها الداخلية، حرصًا على مشاركة ما توصّلنا إليه بشأن ملابسات مقتل زملائنا، بما في ذلك احتمال تورّط قوات الدفاع الوطني الإثيوبية. وتشعر المنظمة بمسؤولية أخلاقية تدفعها إلى إعلان هذه النتائج احترامًا لزملائنا الذين قُتلوا أثناء أدائهم لعملهم الإنساني في خدمة المحتاجين.

2. أحداث 24 و25 يونيو/حزيران 2021

بدأ النزاع في شمال إثيوبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في إقليم تيغراي، حيث اندلعت المعارك بين قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وحلفائها من جهة، ومقاتلين من تيغراي مرتبطين بالحزب السياسي «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» من جهة أخرى.

في 24 يونيو/حزيران 2021، توجّه ثلاثة من موظفي منظمة أطباء بلا حدود، وهم ماريا هيرناندیز ماتاس وتيدروس جبريماريام جبريمايكل ويوهانس هاليفوم رضا، جنوبًا من بلدة أبي أدي في وسط تيغراي لتقييم الاحتياجات الطبية في المنطقة المحيطة.

في وقتٍ لاحق من بعد الظهر، فقدت قاعدة أطباء بلا حدود في أبي أدي الاتّصال بالفريق. وقد تم إبلاغ قوات تيغراي في أبي أدي بالأمر، ونظرًا لغياب أي وجود لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في البلدة، قامت فرق أطباء بلا حدود في ميكيلي بإبلاغ رئيس الأمن في الحكومة الانتقالية. أُرسلت فرقة بحث تابعة للمنظمة من بلدة أبي

أدي، لكنّها لم تتمكن من تحديد موقع زملائها واضطرّت إلى العودة بسبب التوتّر الأمني في المنطقة وحظر التجول المسائي المفروض في أبي أدي ومحيطها، والذي يمنع حركة المركبات.

ومع حلول المساء، تمّ استرجاع الإحداثيات الجغرافية للمركبة عبر جهاز التتبّع، وفي اليوم التالي تمكّنت فرقة البحث من تحديد موقع سيارة المنظمة والعثور على الزملاء الثلاثة الذين كانوا قد قُتلوا. وقعت عمليات القتل على الطريق الرئيسي جنوب أبي أدي باتجاه ييشلا، جنوب جسر غيربغيبا مباشرة.

3. النتائج الرئيسية

أتاحت المعلومات التي جُمعت خلال المراجعة الداخلية لمنظمة أطباء بلا حدود تكوين صورة أوضح لما حدث في 24 يونيو/حزيران 2021. وتتمثّل النتائج الرئيسية فيما يلي:

في الأسابيع التي سبقت مقتل الفريق، اشتدّ العداء بشكلٍ ملحوظ من جانب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية والقوات المتحالفة معها تجاه عمّال الإغاثة.

وقد أظهرت المراجعة بوضوح أنّه، إلى جانب احتدام النزاع، ازدادت مواقف عناصر قوات الدفاع الوطني الإثيوبية والقوات الإريترية عدائية تجاه العاملين في المجال الإنساني في إقليم تيغراي، بما في ذلك في أبي أدي. فقد واجهت فرق أطباء بلا حدود مضايقاتٍ متزايدة من قِبل جنود الطرفين، شملت عمليات تفتيش متكرّرة واتهامات بعدم الحياد وأعمال عنف جسدي وتحرش، وذلك في أبي أدي ومحيطها. وقد تزامن ذلك مع تصاعد حدّة[1] الخطاب الرسمي الصادر عن حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية تجاه المنظمات الإنسانية، وهو ما تعتقد منظمة أطباء بلا حدود أنّه ساهم في خلق مناخٍ من الريبة وانعدام الثقة تجاه المنظمات الإنسانية الدولية القليلة العاملة في تيغراي.

وقعت جريمة القتل في لحظة حاسمة كانت تشهد فيها ملامح النزاع في تيغراي تحوّلًا جذريًا .

---

[1] خلال هذه الفترة، أطلق كبار ممثلي جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية سلسلة من الاتهامات العامة غير المثبتة ضد المنظمات الإنسانية، تضمنت اتهامات بأن بعض المنظمات غير الحكومية كانت تهرّب أسلحة إلى قوات تيغراي وتخفي مقاتلين تابعين لتيغراي داخل مركباتها. على سبيل المثال، في 12 يونيو /حزيران 2021، أعلن مسؤول رفيع المستوى في الحكومة الإثيوبية أنّ لدى الحكومة "أدلة موثوقة تشير إلى أن بعض الجهات حاولت تهريب أسلحة لتسليح الخلية الإرهابية تحت ستار المساعدات الإنسانية".
رسالة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي ديميكي ميكونين بشأن الضغوط غير المبررة على إثيوبيا المتعلقة بوضع إقليم تيغراي، (12 يونيو/حزيران 2021)، متاحة هنا.

ففي الأيام القليلة التي سبقت 24 يونيو/حزيران 2021، كانت قوات تيغراي تحقّق تقدّمًا عسكريًا كبيرًا، في الوقت الذي كانت فيه قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وحلفاؤها ينسحبون تدريجيًا من إقليم تيغراي[2]. بين 18 و21 يونيو/حزيران، شهدت بلدتا أبي أدي ويِشِلا معارك عنيفة، تمكّنت خلالها قوات تيغراي من السيطرة على يِشِلا في 20 يونيو/حزيران 2021، ثم على بلدة أبي أدي في 22 يونيو/حزيران[3]. عقب هذه الخسائر العسكرية، بدأت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية بالانسحاب من منطقة أبي أدي. وفي يومي 21 و22 يونيو/ حزيران، رصد فريق أطباء بلا حدود في البلدة مجموعةً كبيرةً من أفراد قوات الدفاع الوطني الإثيوبية تغادر المدينة في موكبٍ من مئات المركبات تحمل جنودًا وأسلحة. وبعد مغادرتها، لم يُسجّل أي وجود لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في البلدة.

كان الهجوم عملية قتل متعمّدة ومستهدفة لثلاثة من العاملين الإنسانيين الذين تم تحديد هويتهم بوضوح.

وقد أثبتت المراجعة بوضوح أنّ الهجوم الذي أودى بحياة ماريا وتيدروس ويوهانس كان قتلًا متعمدًا ومستهدفًا لثلاثة من عمّال الإغاثة الإنسانية الذين تم تحديد هويتهم بوضوح. عُثر على جثث ماريا وتيدروس ويوهانس على مسافات تتراوح بين 100 و400 متر من سيارة أطباء بلا حدود، وقد بدت على كل منهم آثار إصابات متعدّدة بطلقاتٍ نارية. أُطلق الرصاص عليهم من مسافةٍ قريبة وهم في مواجهة مباشرة مع المهاجمين. وكان الثلاثة يرتدون سترات بيضاء تحمل بوضوح شعار منظمة أطباء بلا حدود، ما يجعل من المؤكّد أنهم كانوا معروفين بصفتهم عاملين إنسانيين ومدنيين لحظة مقتلهم. أما المركبة التي كانوا يستقلّونها، فكانت تحمل شعار المنظمة وعلمها، وقد تعرّضت لإطلاق نار كثيف وأُحرقت بالكامل.

كانت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية موجودة على الطريق الذي وقعت فيه عمليات القتل يوم الحادث.

---

[2] راجعوا كاثرين هوليرد، جوليّا بارافيتشيني، وماجي فيك، «تحليل: انسحاب الحكومة الإثيوبية من عاصمة تيغراي يفتح فصلًا جديدًا في الحرب»، رويترز، 2 يوليو/تموز 2021. متوفر على: https://www.reuters.com/world/africa/ethiopia-govt-withdrawal-tigray-capitalopens-new-chapter-war-2021-07-02/

[3] راجعوا رويترز، «العواقب القاتمة لمعركة إثيوبية تكشف دلائل نادرة على حرب وحشية»، 27 يوليو/تموز 2021 [مُحدّث في 24 أغسطس/آب 2021]، متوفّر على: https://widerimage.reuters.com/story/grim-aftermath-of-ethiopian-battle-offers-rare-clues-of-brutal-war

يُشار إلى أنّ منظمة أطباء بلا حدود قد عثرت على أدلّة دامغة تُثبت وجود موكب من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية المنسحبة على الطريق الذي وقعت فيه عمليات القتل يوم الحادث.

وتشير المعلومات التي جُمعت خلال المراجعة إلى أنّ الوجود العسكري على الطريق الذي قُتل فيه ماريا وتيدروس ويوهانس في 24 يونيو/حزيران 2021 كان موزّعًا بين أطراف النزاع. فابتداءً من 23 يونيو/حزيران، كانت بلدة أبي أدي ومحيطها تحت سيطرة قوات تيغراي. وبينما يُحتمل أن تكون تلك القوات متواجدة في المنطقة الأوسع المحيطة، لم تجد منظمة أطباء بلا حدود أي دليل على وجودها على امتداد الطريق الذي قُتل فيه ماريا وتيدروس ويوهانس.

عندما انسحبت قافلة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية من أبي أدي في 21 و٢٢ يونيو/حزيران، غادرت على شكل موكبٍ كبير بطيء الحركة، يضم مئات المركبات. وتؤكّد مصادر عامة متعدّدة تعرّض قافلة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية لكمينٍ من قِبل قوات تيغراي شمال بلدة ييشِلا في 26 يونيو/حزيران، أي بعد يومين من مقتل موظفي أطباء بلا حدود، وأربعة أيام من مغادرة القافلة أبي أدي. ولا توجد طرق أخرى متاحة في تلك المنطقة تربط بين أبي أدي وييشِلا، مما يشير بوضوح إلى أنّ القافلة كانت متواجدة بين 22 و26 يونيو/حزيران على الطريق نفسه الذي قُتل عليه فريق أطباء بلا حدود[4].

بالإضافة إلى ذلك، أفادت مصادر مدنية تحدّثت معها منظمة أطباء بلا حدود في موقع الحادث أنّ جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية الذين كانوا يسيرون في مؤخرة القافلة قد استقرّوا في منازل مجاورة للمكان الذي عُثر فيه على زملاء أطباء بلا حدود، ولم يتحرّكوا جنوبًا باتجاه يشيلا حتى وقتٍ متأخرٍ من يوم 24

---

[4] تشير عدة مصادر متاحة للعامة إلى انسحاب قافلة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وإلى الهجوم الذي وقع في أو حوالي 26 يونيو/حزيران 2021. راجعوا رويترز، «العواقب القاتمة لمعركة إثيوبية تكشف دلائل نادرة على حرب وحشية»، 27 يوليو 2021 [مُحدّث في 24 أغسطس 2021]، متوفر على:
https://widerimage.reuters.com/story/grim-aftermath-of-ethiopian-battle-offers-rare-clues-of-brutal-war
كما تتوفر صور إضافية للقافلة المُستهدَفة بالكمين في تقرير رويترز على تويتر، منشورة في 27 يوليو/تموز 2021، عبر الرابط:
https://twitter.com/giuliaparavicin/status/1420024788987305990?lang=en.
راجعوا أيضًا تيغراي ميديا هاوس، 20 يوليو/تموز، «عواقب كمين قوات تيغراي على قافلة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية | ዜና ትግርኛ يوليو/تموز 2021»، متوفر على:
https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=BbWjB9tZx-o.
وفي تغريدة بتاريخ 27 يوليو/تموز 2021: "فيديو يُظهر عواقب كمين لقافلة الجيش الإثيوبي من قبل قوات تيغراي، جُغرافيًا في جنوب تيغراي، في ييشلا @ 13.30067,38.99713"، متاح على:
https://twitter.com/quen10tarantino/status/1420069100873732096.

يونيو/حزيران أو في صباح يوم 25 يونيو/حزيران 2021. تضع هذه المعطيات قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في الموقع الدقيق الذي شهد مقتل موظفي منظمة أطباء بلا حدود يوم الهجوم.

وعلى الرغم من تأكيد وجود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية في المنطقة، فإن مدى تورّطها في الهجوم وطبيعته ما زالا غير محسومين.

فقد تلقّت منظمة أطباء بلا حدود شهادات مقلقة تُوجّه أصابع الاتهام بشكلٍ مباشر إلى جنود من قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية. وقد بادر عدد من الشهود، من بينهم مدنيون رافقوا قافلة انسحاب القوات الإثيوبية بأدوار مختلفة[5]، إلى الإدلاء بشهاداتهم للمنظمة طوعًا، من دون أي ضغط أو طلب مسبق.

أفاد أحد الشهود بأنه سمع محادثة عبر جهاز لاسلكي عسكري بين قائد في قوات الدفاع الوطني الإثيوبية يقف بالقرب من إحدى المركبات في الموكب الرئيسي، وجندي تابع لوحدة أخرى من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية من المرجّح أن يكون فريق رصد من الجنود المتمركزين في نهاية الموكب، أي الأقرب إلى الموقع الذي عُثر فيه على موظفي أطباء بلا حدود الثلاثة. وبحسب الشاهد، أبلغ الجنديُ القائدَ بوجود سيارة بيضاء تقترب. فأصدر القائد أمرًا بإطلاق النار. وجاءت الرسالة التالية من الجندي عبر الجهاز لتفيد بأن الوحدة حاولت إطلاق النار، لكن السيارة عادت باتجاه آبي أدي وتوقّفت، ليردّ القائد حينها بأمرٍ واضح: "اذهبوا وأمسكوا بهم" و"تخلّصوا منهم".

4. سعي أطباء بلا حدود للكشف عن الحقيقة

على مدار السنوات الأربع الماضية، انخرطت منظمة أطباء بلا حدود في سلسلةٍ طويلةٍ من الاجتماعات الثنائية رفيعة المستوى مع كلٍّ من حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وقد عقدت المنظمة أكثر من 20 اجتماعًا مباشرًا مع مسؤولين في الحكومة الفيدرالية، إلى جانب إرسال عدد كبير من المراسلات الرسمية المكتوبة، مطالِبة بشكل متكرّر بتقديم رواية موثوقة حول ما حدث لزملائنا. ويُدرج في الملحق الأول من هذا التقرير عرضٌ شاملٌ لمسار تواصل المنظمة خلال السنوات الأربع الماضية.

[5] حرصًا على حماية هوية الشهود وضمان سلامتهم، لا يتطرق هذا التقرير إلى تفاصيل الظروف التي رافق فيها هؤلاء الأفراد قافلة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في ذلك اليوم. وتؤكد منظمة أطباء بلا حدود أن جميع الشهادات الواردة في هذا التقرير قد قُدّمت طوعًا ومن دون أي ضغوط، وأن أيًا من الشهود لم يكن رهن الاحتجاز لدى قوات تيغراي أو أي جهة أخرى في وقت الإدلاء بشهادته.

خلال السنوات الأربع من المتابعة، تلقّت منظمة أطباء بلا حدود معلومات متضاربة من حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بشأن ما إذا كان تحقيق رسمي جارٍ بالفعل. فبعد تطميناتٍ أوّلية بأن تحقيقًا حياديًا بقيادة مدنية تجريه وزارة العدل، قامت وزارة الخارجية بتاريخ 11 يوليو/تموز 2022 بمشاركة عدد من الاستنتاجات الأولية شفهيًا مع المنظمة، وهي استنتاجات اعتبرتها أطباء بلا حدود غير كافية وغير مدعومة بأي أدلّة موثوقة. شملت هذه الاستنتاجات نفي الحكومة الفيدرالية لوجود قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في المنطقة وقت الحادث، وافتراضها بأنّ الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي هي المسؤولة عن الجريمة. وأبلغت وزارة الخارجية المنظمة أنّ القضية ما زالت مفتوحة، لكن يمكن مشاركة هذه الاستنتاجات مع عائلات الضحايا باعتبارها الرواية الرسمية، وأنه لن تُعقد أي اجتماعات أخرى لمناقشة القضية. غير أنه في يونيو/حزيران 2023 — عقب الذكرى السنوية الثانية لعملية القتل — أُبلغت أطباء بلا حدود بأن القضية لا تزال قيد التحقيق. وفي إطار دعم هذا المسار، قدّمت المنظمة نسخةً مكتوبةً كاملة من مراجعتها الداخلية، مرفقة بالوثائق الداعمة، إلى وزارة العدل بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ورغم المتابعة المتكرّرة من منظمة أطباء بلا حدود، لم يرد أي تواصل إضافي من وزارة العدل حتى يونيو/حزيران 2025. وتشير جميع الدلائل إلى تعثّر التحقيق الموعود. وفي ظل عدم تلقّي نتائج تحقيق موثوق بعد أربع سنوات، ترى أطباء بلا حدود أنّ الوقت قد حان للإعلان عن مراجعتها الداخلية لمقتل ماريا وتيدروس ويوهانس.

اليوم، يُقتل عدد متزايد من العاملين الإنسانيين أثناء تأديتهم لعملهم المنقذ للحياة، بينما تتواصل هذه الهجمات بلا محاسبة. وتفشل الدول في إجراء تحقيقات جادّة أو في محاسبة الجناة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي على نطاق واسع. وعليه، تأمل منظمة أطباء بلا حدود أن يسهم سعيها لكشف الحقيقة عمّا جرى لزملائها في تيغراي في تعزيز بيئة أكثر أمانًا للعاملين الإنسانيين، ليس فقط في إثيوبيا، بل في جميع مناطق النزاع حول العالم.